الصين والعولـمة السياسية

أ. سالم حسين
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الملخص:

إن تعامل الصين مع العولمة السياسية كانت تجربة فريدة من نوعها ،بمعنى تحقق نوعا من الإصلاح الإقتصادي لهذه الدولة دون الإصلاح السياسي ويرى البعض أن الدرس المستفاد من هذه الحالة لايرجع فقط إلى نجاح تجربة اقتصاد السوق بالرغم من غياب الديمقراطية ،وإنما يرى أن هذا النجاح قد تحقق بسبب هذا الغياب.

ويرفض القادة الصينيون كل ما تفرزه العولمة السياسية من طروحات لأنهم يعتبرونها شؤونا داخلية لا يمكن التدخل فيها سواء تعلق الأمر بقضايا الديمقراطية أو قضايا المجتمع المدني وحقوق الإنسان أو قضايا السيادة الوطنية والأمنية ، لذلك نجد الموقف الصيني رافضا تماما التدخل في شؤونها الداخلية.

ويظهر مما سبق أن الصين دولة ذات تجربة فريدة في تعاملها مع تحديات العولمة السياسية ويوجد العديد من الأسباب التي أدت الى هذا النجاح ، تجربة اقتصاد السوق دون وجود ديمقراطي ولعل السبب الأهم في نجاح هذه التجربة بالرغم من محدودية الإصلاح السياسي ، يرجع الى المركز الاستراتيجي الذي تحتله الصين من حيث القوة البشرية الكبرى وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن والقوة العسكرية العظيمة ومركزها كسوق ضخمة.

Abstract :

China is dealing with the political globalization was a unique experience in the sense check to this country a kind of economic reform without political reform Some believe that the lesson of this case Aerga only to the success of the experience of the market economy in spite of the absence of democracy, but believes that this success has been achieved because of this absence.

Chinese leaders reject everything that is produced by the political

globalization of the proposals because they see it as an internal affairs and can not be interfered with, whether it came to issues of democracy, civil society and human rights issues, national security and sovereignty issues, so we find China completely and categorically interference in the internal affairs of its position of rejection.

Appears from the foregoing that China with a unique experience of the state in dealing with the political challenges of globalization, there are many reasons that led to this success, the experience of a market economy without democratic existence and perhaps the most important reason for the success of this experiment in spite of the limited political reform, due to the strategic position occupied by China in terms of the major manpower and permanent membership in the Security Council and military power and great position as a market huge.

مقدمة :

جوهر العولمة السياسية يكمن في سيادة الأفكار حول التحول الديمقراطي والمجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان، ومحاولة الدول الغربية تطبيق هذه الأفكار في كافة أرجاء المعمورة، من خلال العديد من الوسائل مثل ربط تقديم المساعدات بتحقيق تطور في هذه المجالات، ليس هذا فحسب بل والوصول إلى حد التدخل العسكري في بعض الحالات فيما بات يعرف بالتدخل لأهداف إنسانية، ولا شك أن سيادة هذا التيار الجديد لا سيما بعد انهيار المنظومة الاشتراكية ، قد طرح تحديات كثيرة في مواجهة السياسات الداخلية والخارجية لمعظم دول العالم وبالطبع فإن هذه التحديات تزداد في حالة الصين التي مازالت ترفض هذه المقولة تماما ، وترفع مقولات مضادة لها ، وهذا ما سنحاول تبيانه في هذا الفصل . [1]والتساؤل المطروح هو ماهو موقفها من العولمة السياسة ؟ وكيف تعاملت معها في ظل التحديات العولمية التي يفرضها النسق الدولي الجديد ؟ .

المبحث الأول :قضايا التحول الديمقراطي :

إن التحول الديمقراطي مجموعة من المراحل تبدأ بزوال النظم السلطوية تتبعها مرحلة انتقالية، تسعى النظم من خلالها إلى محاولة إرساء ديمقراطيات حديثة وهي المرحلة التي مازالت تتعثر فيها كثير من النظم الآسيوية ومن بينها الصين، حيث يتميز نظام الحكم السائد فيها بنظام سلطوي مغلق أي مسيطر على كل تفاصيل الحياة، ومع النمو الإقتصادي الذي وصلت إليه الصين يتكرر في الكثير من الكتابات سؤال رئيسي وهو هل النظام الصيني متجه نحو نظام ديمقراطي أم هو نظام جديد ؟ ولمحاولة حل هذا السؤال يجب أن نعرف ما هي النظرية التي يمكن الإرتكاز عليها في إمكانية التحول الديمقراطي في الصين؟وما هي علاقة الديمقراطية باقتصاد السوق ؟.[2]

يمكن أن نستخدم نظرية الحداثة في الحالة الصينية وتنطلق هذه النظرية من فكرة أن الحداثة الإقتصادية تقود إلى تمايز في البنى والوظائف داخل المجتمع من تغيرات مثل النمو الإقتصادي والتطور التكنولوجي والعلمي ...الخ مما يساهم في التطور السياسي الذي يؤدي إلى القضاء على النظام السلطوي .

ويعتبر عالم الإجتماع السياسي الأمريكي "ليبست "أن النمو الإقتصادي يساهم بشكل عام في عملية التحول الديمقراطي .

أما "لاري دايموند "فيرى أنه من المتوقع أن تشكل الصين موجة رابعة للديمقراطية خاصة بعد التطور الإقتصادي والنمو العالي في الدخل .

عند الحديث عن الديمقراطية يتم ربطها عادة باقتصاد السوق وذلك لأن التجارب التاريخية تبين أن الديمقراطية السياسية لم تتحقق في غير دول اقتصاد السوق فماذا عن العلاقة العكسية ، هل الديمقراطية شرط لقيام اقتصاد السوق، كما كان وجود اقتصاد السوق شرطا لقيام الديمقراطية ؟.

يظهر من خلال التجارب التاريخية أن أفضل صور اقتصاد السوق تحققت في الدول الديمقراطية مثل :انجلترا ، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، واليابان وهكذا يبدو أن هناك انسجام بين اقتصاد السوق وبين النظام الديمقراطي، هذا فيما يتعلق بعلاقة الديمقراطية باقتصاد السوق بشكل عام.

ولكن تجربة الصين تخالف ما سبق ذكره، فهي تعتبر أهم وأوضح مثال على تجربة ناجحة لاقتصاد السوق في غياب الديمقراطية السياسية وبذلك تحقق لهذه الدولة نوع من الإصلاح الإقتصادي دون الإصلاح السياسي، ويرى البعض أن الدرس المستفاد في هذه الحالة لا يرجع فقط إلى نجاح تجربة اقتصاد السوق بالرغم من غياب الديمقراطية ، وإنما يرى أن هذا النجاح قد تحقق بسبب هذا الغياب.

فهنا لا يقتصر الأمر على التسامح مع غياب الديمقراطية ، بل إن أصحاب هذا الفكر يدعون إلى هذا الغياب ، على أساس أن نظم الحكم المركزي غير الديمقراطي تضمن الإستقرار والتحول دون

الفوضى والإضطراب الذي يصاحب عادة الإنتقال إلى نظم ديمقراطية بعد طول الحكم الفردي والمركزي .

يظهر مما سبق أن الصين دولة ذات تجربة فريدة ، ويوجد العديد من الأسباب التي أدت إلى نجاح تجربة اقتصاد السوق دون وجود ديمقراطي .

ولعل السبب الأهم في نجاح هذه التجربة بالرغم من محدودية الإصلاح ،التطور السياسي ويرجع إلى المركز الاستراتيجي الذي تحتله الصين من حيث القوة البشرية الكبرى وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن والقوة العسكرية العظيمة ومركزها كسوق ضخمة .

تعامل الغرب مع الصين هو تعامل خاص ولظروف خاصة يصعب تكرارها ، وهو تعامل يرجع في الدرجة الأولى إلى الدور المحتمل للصين في المستقبل وحجم سوقها المحلي وعدم القدرة على منع تقدمها .

كان لمظاهرات الميدان السماوي 1989الأثر الكبير حيث أظهرت أن هناك رغبة من قبل الشعب الصيني في الديمقراطية والحرية ، وأن الأفراد أصبحوا أكثر وعيا واهتماما بالسياسة ، كما ظهرت لديهم قيم جديدة مثل الحرية الفردية ، الإستقلالية ، إحترام الآخرين والتطلع نحو الديمقراطية ، ويظهر هنا أن عملية الإصلاح الإقتصادي ساعدت ولا تزال تساعد في نشوء بعض مظاهر الثقافة السياسية الديمقراطية ، كما أن ازدياد مستويات التعليم ، وازدياد نسبة المتعلمين بالخارج يزيد من احتكاكهم وتأثرهم بالتجارب الديمقراطية في تلك الدول .

ويوجد إشكاليات عديدة تواجه الديمقراطية في الصين ، ويعود ذلك إلى تعاليم الماركسية اللينينية والماوية ومفاهيمها الخاصة عن دكتاتورية البروليتاريا والديمقراطية الإشتراكية المزعومة ، ومن الواضح هنا صعوبة التوفيق بين هذه الأشكال السياسية وبين الإختيار الرأسمالي الذي يتضح أكثر فأكثر ، وكيف تتنازل الدولة عن انتمائها الشيوعي والماركسي .

يقول "سمير أمين [3]"على الصين أن تبتدع شكلا جديدا من الديمقراطية ، يرتبط باشتراكية السوق بصفتها مرحلة من التحول طويل المدى ، وإذا لم يحدث ذلك فلا مفر من سلسلة لا تنتهي من أشكال الحكم الأتوقراطي ، تتغلغلها بعض مراحل الديمقراطية المحدودة غير المستقرة ، طبقا للسائد في البلدان الرأسمالية في العالم الثالث .

يجد "سمير أمين "أن الصين في الوقت الحالي قد خرجت فعلا عن نطاق اشتراكية السوق وتقدمت على طريق الرأسمالية بقبولها من ناحية المبدأ فكر إحلال الملكية الخاصة محل السيادة الجماعية والعامة .

نجد مما سبق أنه بالرغم من عدم حدوث تحول ديمقراطي في الصين إلا أن الوضع اختلف عما كان عليه في زمن **ماوتسي** ، ويرجع هذا إلى التطور والتنمية الإقتصادية والمعلوماتية والإنفتاح على الخارج ، حيث أثر هذا على الكثير من الشعب الصيني ، وغير من توجهاتهم السياسية والفكرية ، وحتى النظام السلطوي التقليدي الذي كان سائدا قبل الإنفتاح الإقتصادي ، اختلف حاليا فالنظام السلطوي الجديد فيه مرونة أكثر بالمقارنة بالنظام السابق ، وإذا حدث تحول في المستقبل فسيكون من أعلى إلى أسفل)بسبب النظام القائم ومركزية الدولة وأسلوبها القمعي(، كما أن هذا التحول سيحدث بمجيء قيادة جديدة تسعى لمحاولة كسب الجماهير)التي يوجد بينها نسبة واعية (من خلال انفتاح سياسي محدود ، وهكذا تستمر العملية من قيادة إلى قيادة ، وفي ظل هذه العملية يحدث تحول ديمقراطي بطيء ، فالنمو الإقتصادي عامل مهم ، لكنه لا يكفي لعملية التحول الديمقراطي ، حيث توجد عوامل أخرى تساهم في عملية التحول الديمقراطي ، كما أن كل دولة لها خصوصيتها التي ليس من الضروري أن نقيسها بتجربة دولة أخرى .

تهدف الدراسة التي قدمها الباحث)**أحمد جمال عبد العظيم** (بعنوان التحول الديمقراطي في الصين [4]إلى تحديد مستقبل عملية التحول الديمقراطي في الصين بعد الوقوف على أهم مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في الصين ومحدداته، ونحاول التركيز هنا على محددات التحول الديمقراطي بوجه عام، ويقصد الباحث تلك الأسباب والدوافع التي تقف وراءه وتؤدي إلى هذا التحول، وتختلف محددات التحول من حالة إلى أخرى ، وبالنسبة للتجربة الصينية فقد حدد الباحث ثلاثة محددات رئيسية للتحول الديمقراطي هناك وهي الثقافة الصينية والتحولات الإقتصادية والمحددات السياسية ودور العمل الخارجي .

بالنسبة للمحددالأول : هو معرفة مدى اتساق النظام السياسي مع الأبعاد المركزية للثقافة السياسية وتجربة التغيرات التي يمكن اكتشافها في هذه الثقافة ، حيث أكد على أن التراث الثقافي في الصين يتسم بالعمق إلى حد كبير فالمجتمع الصيني هو مجتمع أسري ، والعلاقات السلطوية داخل النظام صارمة بشكل واضح، والأخلاق بمضمونها الكونفوشي أقوى من القانون، ومن ثم يؤكد الباحث نظرا لأن نمط التفاعل بين السلطة المعاصرة واحتمالات الخروج عليها، مرهون في أحد أبعاده بنمط التطور في البنية الثقافية للمجتمع ، وحيث أن العلاقة بين المواطن والسلطة تقوم على الطاعة والإذعان في الثقافة التقليدية الصينية ، إذ أن نمط التحول مرهون بنمط التحولات في هذه البنية والتغيرات التي يمكن أن تشهدها في عصر القنوات الفضائية والأنترنت والإنفتاح على الثقافات الغربية المعاصرة .

أما المحدد الثاني :والمتمثل في التحولات الإقتصادية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي، فيمكن القول أن التنمية الإقتصادية هي التي تقود إلى التحول، إذ تعد الركيزة الأولى من خلالها مد نطاق المشاركة السياسية إلى فئات اجتماعية أوسع مما يستوجب معه تحقيق قدر أكبر من اللامركزية

والديمقراطية لضمان استمرار عملية التنمية الإقتصادية وفي هذا الصدد أكد الباحث على أن الإصلاحات الإقتصادية في الصين قد فتحت المجال للحوار حول عدد من القضايا السياسية الهامة منها كيفية التوصل إلى صبغة ملائمة للتوفيق بين النظام السياسي والتخطيط المركزي في القضايا الإقتصادية وبين اقتصاد السوق المفتوح وآليات المنافسة في العديد من جوانب الإقتصاد الصيني ، لكن يصل الباحث في هذا الصدد إلى التأكيد على أن الصين ما زال أمامها الكثير لكي تنجزه في طريقها إلى التحول الديمقراطي .

أما المحددالثالث:في عملية التحول الديمقراطي في الصين تعرضت البلاد لمجموعة من المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية، والتي كان لها أثركبير في تحديد توجه الصين صوب التحول الديمقراطي ، إذ ميز الباحث بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية .

-العوامل الداخلية:

– 1التحول الإيديولوجي في فكر النخبة السياسية)إعادة الإعتبار للقيادات التي طردتها الثورة الثقافية ، إرتفاع مستوى التعليم وبروز دور التكنوقراط).

– 2دور السلطة التشريعية وسيادة القانون .

– 3دور المؤسسة العسكرية والتي تعرضت إلى مجموعة من الإصلاحات)إعادة الهيكلة. (

-العوامل الخارجية :

– 1عودة هونج كونج ومكاو إلى الصين ، والعلاقات الأمريكية الصينية وتأثيرها على التحول الديمقراطي في الصين ، وهذا يثبت نجاح مبدأ الزعيم الصيني الراحل "دنغ شياوبينغ "وهو مبدأ "دولة واحدة ونظامين "والذي يقضي بأنه لا مانع من أن يكون بر الصين الرئيسي اشتراكيا بينما تتمتع بعض أجزائه بنظام اقتصادي مغاير ومختلف وهو النظام الرأسمالي .

أما المحدد **الثاني** الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في الصين وهو اتجاه العلاقات الأمريكية –الصينية ووجهة نظر هذه الأخيرة تتركز على أن الصين تهتم كثيرا باستقرار وتطوير العلاقات الصينية الأمريكية ، لكنها لا تعترف أبدا بما يسمى "بالدولة القائدة "والدولة التابعة ، كما أنها تعارض مبدأ فرض الهيمنة الأمريكية لما له من آثار سلبية على العلاقات بين البلدين. [5]

المبحث الثاني :قضايا المجتمع المدني وحقوق الإنسان .

– 1قضايا المجتمع المدني :

أثر الإصلاح الإقتصادي على جماعات اجتماعية محددة وبوسائل مختلفة مما قاد إلى تغيير في هيكل الجماعات الإجتماعية القائمة وظهور جماعات ومصالح جديدة كما أثر على العلاقة بين الدول والمجتمع ، حيث أدت إعادة توزيع الموارد الاقتصادية إلى ظهور بعض القوى الدافعة للتطور الديمقراطي ،

لكن لا يزال مسيطر عليها من قبل الدولة بالإضافة لاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بين ساكني المدن والريف ، بين ثقافة السواحل والمدن الداخلية إلى الحد الذي أصبح معه من الصعب على الناس أن تكون لهم أهداف موحدة.[6]

كما أدى الإصلاح إلى حدوث نوع من التغير في وظيفة ودور المنظمات الجماهيرية الرسمية والتي أصبحت تمتلك مساحة من الحرية قد تتطور في المستقبل .

وعلى الرغم من نمو الوعي الديمقراطي لبعض الفئات والطبقات الصينية إلا أنه مع ذلك يظل جزء كبير من سكان الصين يتسم بالمحافظة وبعدم فهمه لمضمون الديمقراطية الصحيح ، ويساعد على هذا الثقافة الكونفوشيوسية التي تقوم على مجتمع منظم من أعلى إلى أسفل مؤكدة على الإلتزام تجاه العائلة واعتبار الدولة امتدادا لها .

إن الوعي الديمقراطي والمجتمع المدني، ليسا عنصرين كافيين لتحقيق التحول الديمقراطي لكنهما يزيدان من احتمالاته فالمجتمع المدني هو غاية في حد ذاته ، كما أنه وسيلة للتغير السياسي وهو ما يتضمن في داخله تغيير طبيعة الدولة، وتغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومازالت الدولة في الصين تحتل وضعا متميزا بالنسبة للمجتمع فالمجتمع المدني بجماعات معارضة ضعيف، رغم وجودمعارضة قوية خارج الصين إلا أنها تفتقد للقيادة والخبرة بما يجعلها غير قادرة على الضغط على النظام الصيني للمساهمة في إرساء دعائم التحول في الصين .

إن تزايد دور المجتمع المدني في الصين شهدت في السنوات الأخيرة تزايد الوعي من قبل قطاعات الشعب بحقوقها الديمقراطية والسياسية ، والمطالبة بها من خلال الحركات الإجتماعية أو من خلال تنظيمات غير رسمية تقوم على تحقيق مصالحها والمطالبة بحقوقها كما اتسمت حركات المجتمع المدني بسمة هامة، وهي التعاون فيما بينها وهو ما تجلى في مظاهر التأييد والمشاركة بين فئات المجتمع المختلفة ، كما اتسمت أيضا بتوحد الأهداف العليا والمتمثلة في المطالبة بالديمقراطية وتوسيع هامش الحريات المدنية ومكافحة الفساد ويرى الباحث أحمد جمال عبد العظيم أن قدرة تأثير قوى المجتمع المدني على القرار السياسي الصيني ما زالت محدودة.[7]

وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني الصيني إلا أن الدولة مازالت تحتل وضعا متميزا بالنسبة للمجتمع المدني في الصين ، فهذا المجتمع يعاني ضعفا في تكويناته وعلى الرغم من وجود مجتمع مدني قوي معارض للسياسة الصينية ، إلا أنه يتواجد خارج الصين من ناحية ، كما أنه يفتقد القيادات القوية والخبرة بما يجعله غير قادر على الضغط على النظام الصيني للمساهمة في إرساء دعائم التحول في الصين .

وإذا كان المجتمع المدني في الصين ضعيفا فإن هذا ليس راجعا فقط إلى إيديولوجية الدولة STATISM التي تتبعها الدولة والتي يسميها البعض بالإتجاه السلطوي الجديد والذي يعنيإمكان تحقيق ليبيرالية اقتصادية من دون تحقيق ليبرالية سياسية ، بل منبع ضعف هذا المجتمع المدني يكمن تحديدا في ذلك الولاء الشديد للسلطة والدولة.[8]

وفي الأخير نستطيع القول إلى أنه من المبكر الحديث عن ظهور مجتمع مدني كحقيقة قائمة في الصين، على الرغم من أن الإتجاه لتكوين هذا المجتمع وتفعيل مكوناته واستثمار قدراته لا يزال مستمرا ، فالأشكال الجديدة من التنظيمات الإجتماعية لا تتمتع بالإستقلالية الكاملة ، وهي تعمل في ظل بيئة سياسية لا تخولها الحق في أن تعمل كجماعة مصلحة ، كما أن العلاقة بين الحزب أو الدولة والتنظيمات الإجتماعية يمكن أن يتم النظر إليها كعلاقة بين مبادئ اجتماعية متناقضة جذريا، بعضها يرتكز على الإرتباط التطوعي بين هذه التنظيمات الإجتماعية من ناحية، والدولة من ناحية أخرى ، وبعضها الآخر يرتكز على الهيمنة السياسية البيروقراطية بمعنى خضوعه كرها لجهاز الدولة .

– 2قضايا احترام حقوق الإنسان .

وبنفس منطق السيادة تعاملت الصين ولا تزال ، مع قضية حقوق الإنسان ومع التأكيدات عن انتهاكها في ظل النظام السياسي هناك ، فقد رفضت القيادة الصينية أن يفرض العالم وخاصة قسمه الغربي المتقدم تصورا محددا لماهية حقوق الإنسان التي يتعين على جميع الدول حمايتها والدفاع عنها فهذا السلوك من وجهة نظرها يشتمل ضمنا على تقدير غير واقعي لحقائق الأمور ، فليست كل دول العالم ذات رؤية موحدة في هذا الشأن ، وبالنسبة للصين مثلا ، فإنها ترى أن حماية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية أمر لا يقل في أهميته عن الدفاع عن الحقوق السياسية إن لم يكن يفوقه، في حين تولي الدول الغربية مكانة أكبر للحقوق السياسية على ما عداها من أنواع وترى أنها الأجدر بالرعاية والحماية ومن ناحية أخرى فإن فرض رؤية واحدة، يشير إلى وجود نزعة عنصرية تنحو إلى تبجيل تقديرات العالم الغربي حول هذا الموضوع، في الوقت الذي يطعن فيه في قدرات ما عداه من دول على التعامل مع المسألة استنادا لظروف كل دولة ، وهذا الأمر مرفوض تماما من جانب القيادة الصينية والتي ترى العالم الغربي متورطا بدوره في انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان مما لا بد أن يدفعه بعيدا عن موقع حامي الحمى والمدافع دون غيره عن هذه الحقوق .

لكل هذا فإن الوضع الأقرب إلى الواقع هو أن تكون حماية حقوق المواطنين الذين يعيشون ضمن حدود دولة من الدول من اختصاص هذه الدولة وحدها ، وإلا فتحت الأبواب على مصاريعها لفوضى عارمة في ظل نسبية المعايير وغموض المقاييس ، وفي النهاية فإنه لا ينبغي أن تتخذ قضية انتهاك حقوق الإنسان تكئة للضغط على دولة من الدول باستخدام أساليب كالمقاطعة الإقتصادية مثلا ،

فالأمر الثابت أن استخدام هذه الأساليب وفرضها بالقوة، لابد أن يزيد الأمور سوءا بدلا من أن يؤدي إلى تجاوز سلبياتها.[9]

وبالطبع فإن خلافا كبيرا قد ثار بين الصين ومهاجميها حول الحدود التي يعد عندها الأمر شأنا داخليا أولا يعد ذلك ، وهنا يمكن القول أنه على الرغم من تباين الآراء في هذا الشأن وبالنسبة لهاته القضية بالذات ، فإن الصين نجحت نجاحا كبيرا في استخدام واستثمار كل الموارد المتاحة لديها، من أجل حجب هاته المسألة عن التأثير العالمي)أو الإقليمي (بما يتعارض مع مصالح الصين في إبقائها ضمن الشؤون الصينية الداخلية، فقد أفلحت القيادة السياسية الصينية في عزل قضية حقوق الإنسان عزلا طويلا عن التأثيرات العالمية، وعن المحاولات الدولية لاستخدامها كورقة ضغط على الصين ، ولم تنجح القيادة الصينية في تحقيق هذا العزل طيلة المرحلة الماوية فحسب وإنما بعد أن استعادت أيضا صلاتها مع العالم الغربي في منتصف السبعينيات ، ففي ذلك الوقت تغاضى الغرب عن أكبر عملية انتهاك لحقوق الإنسان في الصين تحت ما عرف باسم الثورة الثقافية الكبرى وكان دافعه إلى هذا رغبته في خطب ود المارد الصيني لإنشاء حلف يقف ضد الوجود السوفياتي في آسيا والعالم ، وعندما انتهت الحرب الباردة بسقوطه لم يسفر الوضع الجديد عن تغيير كبير في هذا الموقف الغربي ، صحيح أن الصين قد فقدت مع نهاية تلك الحرب دورها في موازنة قوة الإتحاد السوفياتي سابقا ، وصحيح أنها واجهت حملة عالمية قادها الغرب ضدها عندما وقعت أحداث تيان آن مين في عام 1989،مما ترتب عليه موجة من المقاطعات الإقتصادية من دول العالم الرأسمالي وشركاته متعددة الجنسيات، إلا أن كل هذا لم يدفع الصين بعيدا عن موقفها التقليدي من مسألة حقوق الإنسان، لاسيما بعد أن بدأت معطيات جديدة تفرض وجودها تدريجيا في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وكان من أهم هذه المعطيات صعود الصين كقوة اقتصادية كبيرة، تسعى بكل قوتها لإقامة شبكات كثيفة من العلاقات الإقتصادية مع كل أرجاء المعمورة، خاصة مع دول العالم الرأسمالي ودول الجوار الإقليمي ، وكان نجاح الصين في غزل نسيج هذه الشبكات من أهم الأسباب التي دفعت من حاولوا الضغط عليها باستخدام ورقة حقوق الإنسان، إلى التفكير مرارا قبل اتخاذ قرارات متسرعة في هذا الشأن ، وهكذا أجبرت الولايات المتحدة في ولاية كلينتون ، وبضغط من مجتمعات رجال الأعمال فيها، على مراجعة قرارات المقاطعة الإقتصادية ضد الصين، وتبعتها في ذلك مختلف الدول والمؤسسات الدولية التي حذت حذوها من قبل ، أما بالنسبة لدول الجوار الجغرافي وتنظيماتها الإقليمية فإنها قد أيدت في الواقع الموقف الصيني من قضية حقوق الإنسان ، ووقفت مع الصين في إصرارها على ألا تكون هذه القضية محلا لتدخل المجتمع الدولي ، أوضغوطه وأيا كان شكل هذه الضغوط وكان هذا الموقف مفهوما بطبيعة الحال في ظل وجود روابط اقتصادية ومصالح أمنية مهمة بين الصين ودول الجوار .

ومع كل هذا فإن الأمر الذي لا شك فيه أيضا، أن تمسك الصين بموقفها من قضية حقوق الإنسان، لم يجعلها تغفل أهمية الإحتفاظ بصورتها لدى العالم، باعتبارها عضوا متعاونا وحريصا على الإسهام في تنشيط التعاملات والتفاعلات العالمية ، وفيما يتصل بموضوع حقوق الإنسان، فإن الصين اتخذت عددا من الخطوات التي حفظت لها على الأقل تقدير الحد الأدنى من أهدافها في هذا الخصوص ، وهكذا وقعت الصين في عام 1997وتحت رعاية الأمم المتحدة، الميثاق الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وأعلنت قبولها بصفة عامة لمبدأ عالمية حقوق الإنسان)وإن تحفظت على أسلوب تطبيقه (وفضلا عن هذا صادقت الصين ومنذ عام 1988على عدد من الإتفاقيات الدولية الخاصة باحترام حقوق المرأة والطفل واللاجئين السياسيين، وكذلك بمكافحة التمييز العنصري، وأخيرا استضافت بكين في عام 1995مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع للمرأة فيما عدته القيادة السياسية يومئذ انتصارا كبيرا يدعم موقفها في قضية حقوق الإنسان بصفة عامة ، وقد نجحت الصين في استخدام أعمال المؤتمر بمهارة شديدة لتصوير نفسها أمام العالم في صورة الدولة الراغبة حقا في المشاركة بعملياته ونشاطاته ، مع الإحتفاظ في ذات الوقت بحق الصين الطبيعي في تجنيب النواحي السلبية من هذه العمليات والنشاطات.

تواتر الإحتجاج الأمريكي على ما يسمى بالملف السيء لحقوق الإنسان والديمقراطية في الصين في كل مناسبة، حتى بدت وكأنها قضية جوهرية تتعلق بالمصالح القومية الأمريكية، وليست شأنا صينيا تستخدمه الولايات المتحدة كورقة ضغط لإجبار الصين على تبني سياسات تخدم المصالح الأمريكية ، بدأ تفعيل حقوق الإنسان كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصين عقب أحداث الميدان السماوي في عام 1989عندما استخدمت الحكومة الصينية الدبابات لفض مظاهرات الطلبة المنادية بالديمقراطية ، إذ ألغى الرئيس)بوش(على إثر ذلك اتفاقا كان قد عقد بين البلدين في عام 1985 يقضي بتعاون البلدين في تكنولوجيا المفاعلات النووية وحصول الصين على مفاعلات نووية أمريكية ومعداتها بما قيمته أربعة بلايين دولار.[10]

وبقدوم إدارة كلينتون تزايدت حدة الأصوات المنادية في الكونجرس بعقاب من أسموهم "جزاري الصين "لكنه اضطر تحت وطأة المصالح الإقتصادية إلى تجديد وضع الدولة الأولى بالرعاية في مايو 1993بينما أكد أن التجديد للعام التالي (1995-1994)لن يكون إلا بقيام الحكومة الصينية بإصلاحات جذرية من شأنها تحقيق الديمقراطية وتفعيل حقوق الإنسان في الصين ، وفي مايو 1994 قرر)كلينتون (الفصل نهائيا بين قضايا التجارة وحقوق الإنسان في الصين ، وهذا راجع إلى رفض الصين وبشدة التدخل في شؤونها الداخلية [11]وتبادل الجانبان الأمريكي والصيني الإتهامات بخصوص

انتهاكات حقوق الإنسان ، حيث أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا يدين سجل حقوق الإنسان بالصين وينتقد النظام السياسي لهونج كونج والقيود المفروضة على الصحافة .

أما الجانب الصيني فقد اتهم الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ معايير مزدوجة بشأن قضايا حقوق الإنسان، مؤكدا أن حقوق الإنسان برمتها قضية عالمية ومسؤولية مشتركة لكافة البلدان ، ويتعين معالجتها بالحوار بدلا من المجابهة وعلى أسس المساواة مع الأخذ في الإعتبار الظروف الخاصة والمتباينة بكل دولة، وبعيدا عن التسييس والمعايير المزدوجة أو استخدامها كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، أو كشعار لتقرير إيديولوجية مزيفة .

وهيمنت قضايا حقوق الإنسان على محادثات بوش)الإبن (وهو جينتاو خلال زيارة الأخير للولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 2006، وخصوصا بعد أن قاطعت صحفية خطابا للرئيس الصيني في البيت الأبيض، وقالت له إن أيامه باتت معدودة وهتفت بشعارات مؤيدة لحركة "فالون جونج "وهي حركة روحانية محظورة في الصين .

ورغم اعتذار الرئيس بوش لنظيره الصيني على ما بدر من بعض المحتجين من هذه الطائفة، إلا أن تلك الحادثة ألقت الضوء على العلاقات المتوترة بين البلدين بسبب الإتهامات الأمريكية بتجاوزات تقوم بها الصين في مجال حقوق الإنسان .

المبحث الثالث :قضايا السيادة الوطنية و الأمنية .

– 1قضايا السيادة الوطنية :

إن ظاهرة العولمة باتت تطرح تحديا هاما أمام كل الدول القومية، ألا وهو اتجاه مشكلات هذه الدول إلى الإنكشاف والظهور العلني، بحيث تصبح عرضة لصور مختلفة من التأثيرات العالمية ،وليس هذا وحسب بل أصبحت القضايا التي اعتادت الدول القومية النظر إليها باعتبارها شأنا داخليا تدخل اليوم ضمن نطاق اهتمامات العالم بأكمله ، مادامت هذه القضايا تمس حياة الإنسان الذي هو جزء من هذا العالم ، وقد يسرت وسائل الإتصالات الحديثة انتشار هذه الفكرة عن الإنسان العالمي الجديد الذي لا ينبغي أن ترتبط مشكلاته أو حلها بنظام سياسي معين أو حدود قومية محددة.[12]

غير أن القيادة الصينية لم تظهر في يوم من الأيام ارتياحا لهذه الرؤية التي تتحدى سلطة الدولة في تعريف ما يدخل وما لا يدخل ضمن نطاق شؤونها الداخلية ، وحتى عندما قررت الصين الإنفتاح على العالم الخارجي ، لم يمنعها هذا من التأكيد دوما على وجود حدود منظمة لهذا الإنفتاح، وهي ألا يفهم منه أنه رخصة للتطفل على شؤون الصين الداخلية، بعبارة أخرى فإن التعاون الكثيف مع العالم والإتصال الوثيق به، لا يجب أن يسوغا حرية لهذا العالم في الإعتداء على حق الدولة في توصيف القضايا التي تندرج تحت عنوان الشأن الداخلي، ومن وجهة نظر القيادة الصينية لم يكن هذا يمثل موقفا متعنتا

منها، في عالم تنحوا أجزاؤه إلى الإلتحام وإسقاط ستر الحدود القومية ، فالدولة من ناحية لا تزال تمثل فاعلا أساسيا في العلاقات العالمية وهي لم تفقد بعد قوتها في مواجهة ظاهرة العولمة ، بل لعل هذه القوة قد زادت في أهميتها لتهيئة دول العالم لوضع تتفاعل فيه بصورة أشد ثراء مع الظاهرة الجديدة ، ومن ناحية أخرى فإن الصين لا تتبنى بموقفها هذا في اعتقاد قيادتها رأيا يشذ عن ممارسات دول أخرى في العالم، وخاصة دول القسم المتقدم منه، ففي هذه الدول لا يزال هناك حديث متواتر عن مفاهيم مثل مصلحة الدولة العليا ، والأمن القومي للدولة ، وهي مفاهيم لا تختلف كثيرا في مضمونها عما تنادي به الصين من ضرورة وجود حدود لتداول الشؤون الداخلية على نطاق العالم ، وأخيرا فإن إصرار القيادة الصينية على الدفاع عما يعد شأنا داخليا لا يمثل رفضا منها لظاهرة العولمة ولا للتعاون والإتصال مع العالم ، وإنما هو في جوهره إجراء وقائي ومشروع في عالم لم تستقر بعد تفاعلاته ولا تعاملاته عند أشكال وأنماط محددة، مما ينذر بأخطار محتملة تقتضي الحيطة واتخاذ الإجراءات الحمائية .

وربما كانت قضيتا تايوان وحقوق الإنسان من أهم القضايا التي تم تداولها عالميا منذ وقت طويل، وجرى النظر إليهما وخاصة في السنوات الأخيرة باعتبارهما قضايا لا تخص الصين وحدها وإنما تدخل في إطار الإهتمام العالمي ، غير أن القيادة الصينية تعتقد أن هذين القضيتين بالذات، ليستا مما يدخل في إطار الجدل العالمي أو النقاش الدولي، فهما معا شأن داخلي صرف لا مجال فيه لفرض رأي آخر إلا الرأي الصيني .

إن تايوان بالنسبة للصين هي الجزيرة التي انتزعت عنوة من البلد الأم مرة على يد اليابانيين في عام 1853، ومرة على يد فلول قوات)تشان كاي تشيك (والتي فرت من الصين لتستقر في الجزيرة بعد انتصار الثورة الشيوعية عام 1949، ولا بد أن تعود تايوان للسيادة الصينية لأن هذا هو ما يحتمه التاريخ وتفرضه الجغرافيا وتؤكده السمات القومية والثقافية في كل من الصين وتايوان ، ثم إن الصين لا يمكن أن تقبل استقلال جزء من أراضيها عنها ، فضلا عما في ذلك من إضرار بشرعية النظام الصيني نفسه في عيون مواطنيه، فإن استقلال تايوان معناه تقديم دعوة مفتوحة لعدد من الأقاليم الصينية بالإستقلال عن البلاد، تحت شعار حرية تقرير المصير ، وهو أمر لا بد أن يغرق البلاد في فوضى غير محسوبة العواقب .

إن الصين لا تسعى إلى فرض الوحدة على تايوان ، وإنما هي تسعى إلى استيعابها بصورة سلمية وبشكل تدريجي ، وموقف القيادة الصينية في هذا الشأن يراعي مختلف التطورات التي ألمت بتايوان منذ انفصالها عن الصين في القرن التاسع عشر ، مما يبعد الوطن الأم عن شبه التعنت في استخدام حق السيادة ، وليس مبدأ بلد واحد ونظامان سوى تعبير عن اعتراف الصين بهذه الإختلافات التي تحتم تبني الأسلوب المتدرج في ضم تايوان إلى وطنها الأم .

والمقصود هنا في هذا الصدد هو التدخل في الشؤون الداخلية خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكيةتجاه الصين في ناحيتين، التنديد بسجل حقوق الإنسان في الصين، والمطالبة بالديمقراطية والتدخل في قضيتي تايوان والتبت .

بالنسبة لقضيتي تايوان والتبت ، حيث تتمسك الولايات المتحدة بإعلان شنغهاي 1972 وقانون تايوان الصادر في 1979في مواجهة الصين ، وينص الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم، ويتوجب حل مشكلتها سلميا بعيدا عن أسلوب الضخم القهري، ويقضي الثاني بمسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من أسلحة ، وهو موقف متناقض حيث تعترف بوحدة الصين ولكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل أراضيها، وأثار الموقف الأمريكي توترا جديدا في العلاقات عندما استقبلت)لي تنجهوى (الرئيس التايواني في زيارة خاصة قام بها إلى الولايات المتحدة في يونيو . 1995

في قضية التبت وهو الإقليم الصيني ذو النزعة الإنفصالية ، ويعيش الزعيم الروحي "الدلاي لاما " في الهند منفيا ، أثارت الولايات المتحدة توترا آخر عندما عينت منسقا خاصا للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على الإتصالات مع زعيم التبت ، وتعتبر السياسة الأمريكية تجاه كل من تايوان والتبت عن توجه أصيل في السياسة تجاه الصين ، ويقضي بإمساك الولايات المتحدة بورقة تفكيك الصين في يدها لاستخدامها عند الحاجة ، فالموقف الصيني كان واضحا من هذان القضيتان)وتعتبرهما شأنا داخليا ويدخلان ضمن السيادة الوطنية .[13])

– 2القضايا الأمنية:[14]

تمثل هذه السيادة تطبيقا وتنفيذا لمبدأ السياسة الخارجية المستقلة والذي ترجمه الصينيون في صورة رفض الانضمام إلى التنظيمات والإتفاقيات الأمنية الملزمة لأطرافها ، أو على الأقل إبداء تردد كبير في المشاركة في أعمالها ، وهدف الصين من وراء هذا الموقف كان رغبتها في أن تحتفظ بحرية الحركة في اتخاذ القرارات الأمنية الخاصة بقضايا هامة، مثل تحديث الجيش الصيني وتطوير قدراته الدفاعية ، فضلا عن قضيتي تايوان وجزر بحر الصين الجنوبي ، وللوهلة الأولى يمكن ملاحظة ارتباط هذه القضايا جميعا بموضوع السيادة الصينية ، وهو موضوع توليه قيادة البلاد أهمية قصوى كما اتضح فيما سبق .

والواقع أن هذه السياسة كانت تمثل واقع الأمر بالنسبة للصين حتى مع وجود كثير من الممارسات التي ناقضتها ظاهريا ، فقد بدا مثلا منذ أوائل الثمانينيات أن الصين على استعداد للإنضمام إلى الإتفاقيات العسكرية والأمنية الدولية ، وكان دليل هذا اشتراكها في مؤتمر نزع السلاح في عام1980،ثم انضمامها إلى عضوية هيئة الطاقة الذرية في عام1984، وأخيرا توقيعها على معاهدة الحد من الإنتشار النووي NPT واتفاقية الحظر النووي الشاملة في التسعينيات من القرن الماضي ، وقد

تعزز هذا الإعتقاد لدى عدد من الباحثين حين لاحظوا ظهور بعض الممارسات الصينية الداخلية، والتي فسرت حينها على أنها استجابة من الصين لمقتضيات اشتراكها في الهيئات والإتفاقات الأمنية الدولية ، وعلى سبيل المثال شهدت البلاد إنشاء فرع في وزارة الخارجية الصينية للتعامل مع مشكلات نزع السلاح والحد منه ، ولم يلبث هذا الفرع أن تطور ليصبح في عام 1997قسما كاملا يضم كوادر مدربة، وخبراء أجانب يستجلبون لأغراض التدريب والمشورة العسكرية ، وفضلا عن هذا قامت الصين في عام 1986 بتنظيم أول مؤتمر داخلي لمناقشة موضوعات نزع السلاح النووي والحد من انتشاره ، وشارك في أعماله المستشارون الصينيون في الهيئات العسكرية التابعة لجيش التحرير الشعبي ، جنبا إلى جنب مع عدد كبير من الأكاديميين المتخصصين في الشؤون العسكرية من مختلف هيئات الدولة ، وقد لاحظ بعض الباحثين أن القيادة الصينية باتت أشد اهتماما بإصدار عدد من المجلات المتخصصة التي تعنى بالشؤون العسكرية والأمنية ، وهو ما عد خطوة إضافية منها لمواكبة انخراطها في أعمال التنظيمات والإتفاقات الأمنية الدولية، وقد تأكد الموقف الصيني الإيجابي من قضايا الأمن العالمي في رأي هؤلاء الباحثين، عندما انسحب أيضا على التنظيمات والإتفاقيات الإقليمية ذات الطابع الأمني ، وهكذا نظر إلى مشاركة الصين في المنتدى الإقليمي لمنظمة آسيان وانتظامها في حضور اجتماعاته وتبادل الخبراء العسكريين مع دوله وإصدارها نشرات ترمي إلى توفير قدر من الشفافية حول الأوضاع العسكرية في الصين نظر إلى كل هذا باعتباره مبادرة صينية هامة تدل على رغبة أصيلة في الإنضمام والمشاركة الفعاليين في ترتيبات الأمن العالمي والإقليمي .

غير أنه مع وجود كل هذه الشواهد الإيجابية، فإنها لا تكفي وحدها للإلمام بمختلف جوانب الموقف الصيني إزاء الموضوع، فثمة دلائل أخرى عديدة تؤكد أن انخراط الصين في التنظيمات والإتفاقيات الأمنية على المستويين الدولي والإقليمي، قد تم لأسباب مختلفة ليس من بينها على الأرجح الرغبة الأصيلة لدى الصينيين في المشاركة والإندماج في الترتيبات الأمنية ، وهو عكس ما كان عليه الحال بالنسبة لموقفهم من المنظمات الإقتصادية العالمية أو الإقليمية ، وهكذا يرى عدد من المحللين مثلا أن القرار الصيني بالإنضمام إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح وعضوية هيئة الطاقة الذرية، لم يصدر إلا لأنهما من التجمعات الدولية التي لا تترتب العضوية فيها إلتزامات محددة بدقة على المنضمين إليها، بعبارة أخرى فإن الصين لم تكن لتفقد شيئا من حرية حركتها فيما يتصل بعمليات تسليح جيشها وتحديثه نتيجة مشاركتها في هذين التجمعين ، أما المعاهدات التي اشتملت على إلتزامات أكثر تحديدا وشروطا أشد تقييدا)والمقصود هنا معاهدة الحد من الإنتشار النووي واتفاقية الحظر النووي الشاملة (فكان انضمام الصين إليها راجع إلى ظروف ضاغطة وليس إلى رغبة طوعية منها ، فمن الملاحظ مثلا أن توقيع الصين لهاتين الإتفاقيتين جاء في أعقاب حادث تيان آن مين الشهير في عام 1989، وهو ما يشير إلى

أن الإستجابة التي أظهرتها القيادة الصينية عند التوقيع، لم تكن إلا صورة من صور التعاون الإجباري على حد تعبير أحد الباحثين ، والمقصود بهذا أن الصين قد فرض عليها أن تنضم إلى هاتين الإتفاقيتين وإلا كان رفضها مقدمة لفرض مزيد من العقوبات الإقتصادية عليها، والنظر إليها باعتبارها عضوا عالميا مثيرا للمشكلات ، ويبدو هذا التحليل قريبا من الواقع إلى حد كبير ، فقد ووجه توقيع الإتفاقيتين بمعارضة داخلية شديدة في الصين و خاصة في دوائر المؤسسة العسكرية ، وهو موقف شديد الإختلاف عن نظريه بالنسبة للإتفاقيات الإقتصادية العالمية، والتي واظبت الصين على متابعة أعمالها حتى في ظل توترات ما بعد أحداث تيان آن مين ، فالتعاون الإقتصادي مع العالم ينعكس إيجابيا على تطوير القدرات التكنولوجية الصينية، وهو ما لابد أن يفيد في نهاية الأمر قضية تحديث الجيش الصيني ، هذا في الوقت الذي تهدد فيه اتفاقيات حظر الإنتشار النووي بتحجيم طاقات هذا الجيش وتنذر بتحديد خططه وبرامجه ونوعية الأسلحة التي يعتمد عليها في سياسته الدفاعية الجديدة ، وبينما عرف عن الصينيين عموما الإلتزام والتمسك بنصوص الإتفاقيات والمعاهدات متى انضموا إليها)وهو ما ظهر جليا في سلوكهم إزاء المنظمات والإتفاقيات الإقتصادية الدولية (فإن غياب رغبتهم الأصيلة والطوعية في الإرتباط بترتيبات أمنية عالمية هو الذي يفسر دأبهم على خرق نصوص الإتفاقيات التي انضموا إليها بالفعل، ثم اعتذارهم عن هذا الخرق مع وعود بعدم تكراره مستقبلا، ويكاد هذا أن يكون الأسلوب الرئيسي الذي اعتمدته الصين ولا يزال، للتعامل مع إلتزامات دولية لم تقبلها بمحض إرادتها التامة .

ولعل مأزق الصين كان أقل حدة على المستوى الإقليمي مقارنا بنظيره في المجال الدولي ، فمجموعة الآسيان ومنظماتها الملحقة بها (حيث تمثل الصين بصفتها شريكا رسميا في الحوارات (تؤكد في ميثاقها التأسيسي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

وبالنسبة للصين التي تحرص منذ السبعينيات من القرن الماضي على تحسين علاقتها بدول الجوار بعد عقود مشحونة بالتوترات والصراعات ،قد حددت موقفها من قضايا التعاون الأمني مع آسيان ، أما هذا الموقف فيقوم على اعتماد المفاوضات الثنائية سبيلا لحل المشكلات الأمنية بين الصين ودول المنظمة، بدلا من اللجوء لأسلوب الحل الجماعي في إطار مجموعة الآسيان ، وتعتقد القيادة الصينية أن هذا هو الأسلوب الأوفق للتخلص من التأثير الأمريكي المحتمل على قرارات المجموعة، مما قد يحرمها فرصة المناورة وحرية الحركة اللازمين لها عند مناقشة موضوعات الأمن الإقليمي ، وقد أظهرت القيادة الصينية وفاء كبيرا لهذا الأسلوب وهي بصدد التعامل مع القضايا الأمنية المتنازع عليها مع دول آسيان وعلى رأس هذه القضايا مثلا مشكلة جزر بحر الصين الجنوبي ومسألة تسليح الجيش الصيني واحتمالات تهديده للأمن الإقليمي ، ففي كل الأحوال فضلت الصين أن تكون المحادثات الثنائية مع الأطراف المعنية بموضوع الخلاف في المدخل للتعامل معه والتوصل لحلول توفيقية بشأنه ، أما إذا وجدت عقبات حقيقية

أمام حل الخلاف ، فقد كان الأسلوب الصيني هو تأجيل المناقشة حوله إلى حين ، مع الإستمرار في دعم صور التعاون الأخرى مع الدول الأطراف في النزاع وبحيث تكون هذه الصور التعاونية سبيلا إلى تيسير التفاهم في مرحلة لاحقة ، وهكذا تعلن الصين . وكما فعلت من قبل . أن التعاون الإقتصادي مع منظمة الآسيان)وليس التنسيق الأمني معها (هو وحده الكفيل ببناء جسور الثقة والتفاهم التي ستسمح يوما بالإنتقال إلى مرحلة التعاون الأمني الإقليمي ، وتبدو الصين ناجحة تماما في تطبيق هذه السياسة التي تسمح لها بالإفادة من علاقات اقتصادية وثيقة ومتنامية مع دول الآسيان في نفس الوقت الذي لا ترتبط فيه بالتزامات محددة إزاء المنظمة فيما يخص قضايا الأمن الإقليمي .

ويلاحظ أن تردد الصين تارة ورفضها تارة أخرى الإنضمام إلى ترتيبات الأمن الدولية والإقليمية، لم يحل بينها وبين الحرص على الإحتفاظ بشعرة معاوية في علاقتها الأمنية بهذين المحيطين ، فبرغم كل شيء أصبحت الصين عضوا في اتفاقيات وتنظيمات دولية هامة ، كما أنها عالجت مشكلاتها الأمنية مع جيرانها الإقليميين بصورة جعلتهم أميل إلى انتهاج سياسة إغراء الصين بالمشاركة بدلا من عزلها والتشدد معها .

الأمن في شرق آسيا :

تمثل منطقة شرق آسيا وجنوبها الشرقي منطقة مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة[15] ، وذلك بالمدلول الإصطلاحي الأمريكي للمصالح الحيوية والذي يعني عدم سماح الولايات المتحدة بتعرض هذه المصالح لأي تهديد مباشر من جانب أي طرف دولي آخر ، واستخدام كافة الوسائل لمنع حدوث مثل هذا التهديد، بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري الأمريكي المباشر للقضاء على مصادر التهديد .

حرصت الإستراتيجية الأمريكية على تأكيد ضرورة منع ظهور أي تحالف في هذه المنطقة يكون موجها ضد الولايات المتحدة ومهددا للمصالح الأمريكية بالمدلول المتقدم ، وأدركت الصين ذلك، وحرصت من خلال تحركها الدبلوماسي في نطاق القارة الآسيوية ككل وكذلك في منطقة جنوب شرق آسيا، على تأكيد أن إقامة علاقات تعاون مع أية دولة في المنطقة، ليست ضد طرف آخر وليست على حساب مصالح طرف آخر خاصة الولايات المتحدة .

في الوقت ذاته تعد هذه المنطقة بمثابة المجال الحيوي للصين ، بعد أن تغيرت الإستراتيجية الصينية مع انتهاء الحرب الباردة لتركز على الدور الإقليمي المؤثر والفعال في مجالها الإقليمي .

من ناحية أخرى ترى الولايات المتحدة التحالفات الأمريكية الآسيوية التقليدية التي نشأت حتى نهاية الحرب الباردة مازالت عاملا حاسما في تحقيق التوازن الإقليمي في المنطقة ولردع الصين عن التحول إلى قوة مهيمنة .

بينما تؤكد الصين أنها لا تسعى إلى الهيمنة الإقليمية إنما تسعى إلى إقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع كافة الدول في المنطقة ، وفيما يتعلق بالتحالفات العسكرية في المنطقة، فثمة موقف صيني معلن عناصره الأساسية هي :عدم القبول بالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، والدعوة الصريحة إلى إلغاء كل التحالفات والتأكيد على أن هذه التحالفات ضد السلام والأمن لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وقبل زيارة الرئيس الصيني **جيانج زيمين** إلى أستراليا عام 2000أعلن أن التحالفات صارت مندثرة ويأتي في نطاق ذلك أيضا، تصريح وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء الصيني في وكالة الصين شينخوا ، حيث انتقد تعزيز الولايات المتحدة لتحالفاتها العسكرية والتي اعتبرتها مؤشرا على أن إيديولوجية الحرب الباردة مازالت موجودة ، وأكد أن تعزيز التحالفات العسكرية يسير ضد التيار الحالي للسلام ، لكن مصادر أمريكية أشارت أن على الصين أن تقبل وجود أمريكا العسكري ، وأن تدرك أن الولايات المتحدة لن تنسحب من التحالفات وأن هذه التحالفات لن تختفي، وبدون أمريكا سيكون الصراع بينها وبين اليابان حتميا .

أما المنظور الأمريكي لوضع الصين فهو أن الصين ترى نفسها قائدا طبيعيا في آسيا، وترىأن الوجود العسكري الأمريكي وشبكة التحالفات الأمريكية في المنطقة تحبط طموحاتها فيهذا الشأن، وتمتلك بمساعدة روسية أسلحة حديثة تمكنها من السيادة العسكرية النسبية فيبحر جنوب الصين ضد أية قوة أمريكية وإذا نجحت الصين في تأكيد سيادتها على هذه المنطقة، فسوف تكون قادرة على التغلغل بعمق في جنوب شرق آسيا وأن تؤثر على الأحداثهناك .

ووجهة نظر الولايات المتحدة أن الصين حددت لنفسها في العقد الماضي أو نحوه أهدافاتتعارض مباشرة مع المصالح الأمريكية، وأهم تلك الأهداف أن تحل محل الولايات المتحدة كقوةمتفوقة في آسيا، وتقليص النفوذ الأمريكي ومنع اليابان والولايات المتحدة من تشكيل جبهة "لاحتواء الصين "وبسط نفوذها في بحار شرق وجنوب الصين حتى يتسنى لها السيطرة على الممرات البحرية الرئيسية في المنطقة، كما تهدف الصين إلى تحقيق نوع من الهيمنة، ويتمثلهدفها في ضمان عدم إقدام أية دولة في منطقتها – سواء أكانت اليابان التي تتمتع بحقوق التنقيب عن النفط في بحر شرق الصين أو كانت تايلاند التي قررت السماح بزيارات قطع البحرية الأمريكية لموانيها –على اتخاذ أية خطوة دون وضع مصالح الصين الذاتية فيالإعتبار .

قضية تطوير القدرات العسكرية الصينية: [16]

توجد اختلافات بين الصين والولايات المتحدة فيما يتعلق بثلاثة أبعاد مرتبطة بتطوير القوة العسكرية الصينية .

– 1أهداف التطوير .

- 2قيمة الإنفاق العسكري .
- 3أبعاد تطوير القوات العسكرية .

- 1أهداف التطوير :

تقوم خطة الصين على أساس تحقيق عدد من الأهداف بدءا من عام 1995من امتلاكها للقوة العسكرية .

- 1توفير المناخ الآمن والأكثر ملاءمة لعملية بناء الإقتصاد الصيني، والعمل على حماية واستمرار هذا البناء بكل الطرق ويتمثل هدف التخطيط الصيني طويل المدى حتى عام 2010في تحقيق معدل متوسط للنمو الاقتصادي سنويا يصل إلى 7.4%وإذا استطاعت الصين أن تحقق معدل متوسط للنمو سنويا 8%خلال هذه الفترة فإن الناتج المحلي الإجمالي للصين سوف يصل إلى 02 تريليون دولار أمريكي ، وهي بهذا ستصل إلى مصاف القوى الإقتصادية العظمى في العالم في مطلع القرن الحالي ، وسوف يدفع ذلك الصين إلى تطوير قواتها المسلحة، اعتمادا على صناعات دفاعية محلية متطورة في مجال القوات الجوية والبحرية .

-2التوحيد السلمي لأرض الوطن، وينطوي هذا الهدف على أن من حق الحكومة المركزية الصينية اللجوء إلى استخدام الطرق غير السلمية)ويقصد هنا اللجوء إلى استخدام القوةالمسلحة [17])للتغلب على الأزمة التايوانية في حالة ما إذا كانت مبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان سببا في تشجيع المسؤولين فيها على إعلان الإستقلال.

-3الحفاظ على وحدة أراضي الصين واعتبار أن ذلك كان دائما أحد أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني وهذا الهدف يرتبط ارتباطا وثيقا بالهدف الثاني .

أما الولايات المتحدة فترى أن جهود الصين الناجحة في الحصول على كافة معلومات التكنولوجيا الحربية الفائقة التي يعرضها الإتحاد السوفياتي السابق تعكس الطموح الذي يكمن وراء البقاء العسكري للصين ، حيث أن هدف القيادة الصينية العليا يتمثل في تقليلفجوة التكنولوجيا الحربية بين الدول الغربية من أكثر من عشرين عاما إلى حوالي عشرة أعوام مع نهاية القرن، وهذه نسبة تقدم سريعة بشكل ملحوظ غير أنه -وكما سنرى -سواء "لحقت"الصين بالغرب أو لا، ليس هو الأمر المهم، فالصين لا تواجه بالفعل أية تحديات عسكرية أساسا في شرق آسيا، ومع ذلك فإن نفقاتها -العسكرية أخذت تزداد بأكثر من 10%سنويا .

مقدار النفقات العسكرية :

يعد مقدار نفقات الصين العسكرية إحدى المسائل المختلف عليها ، ويبلغ إنفاق الدفاع الرسمي الصيني سنويا 8.7بليون دولار أمريكي وفقا لأرقام عام 1996، رغم أن هذا الرقم لايكاد يذكر

بالمقارنة مع ما تنفقه الولايات المتحدة سنويا، ويصل إلى 265بليون دولار، وتبين لمكتب المحاسبات العام الأمريكي في دراسة أجريت عام 1995أن ميزانية الدفاع الصينيةزادت بـ 159%في الفترة بين 1986و 1994، وعند تعديلها من جراء التضخم كانت الزيادة الحقيقية 4%فقط ، ومع ذلك خلصت الدراسة إلى "أن ميزانية الدفاع الرسمية للصين لم تشمل إجمالي أرباح الدفاع من مبيعات الدفاع أو الأنشطة التجارية لجيش التحرير الشعبي،كما أنها لم تشمل تكاليف مشترياته أسلحة مهمة مولت من حسابات أخرى بالميزانية"، وأشار مكتب المحاسبات إلى تقديرات أخرى وقال إن إنفاق الدفاع الأعلى للصين يبلغ ضعفي أو ثلاثةأضعاف النتيجة المعلن عنها .

كما أن إحدى الدراسات الأخرى أشارت إلى أن الرقم المضاعف أكثر من ذلك بكثير في واقع الأمر أي أنه ما بين عشرة إلى عشرين ضعفا للرقم الرسمي، فأرقام نفقات الدفاع التيتعلن عنها بكين تستبعد كثيرا من البنود التي تحتوي عليها بطبيعة الحال ميزانيات الدفاع في الدول الغربية، كالأبحاث الخاصة بالأسلحة والتجهيزات والمعاشات على سبيل المثال ، فالميزانية الرسمية مثلا لا تشتمل على تكاليف الشرطة الشعبية على افتراض أن هذه القوة وقوامها 600.000جندي تستخدم لفرض النظام في البلاد بصورة عامة ، في حين أن الشرطة الشعبية تتكون في معظمها من جنود سابقين في الجيش سرحوا لتخفيض عدد أفراد الجيش ذاته ويعملون كنوع من الإحتياط يتسنى استخدامه حالة نشوب نزاع دولي ، كذلك فإن الميزانية الرسمية استبعدت تكاليف تطوير الأسلحة ومعاشات الجنود ، كذلك فإن بكين لا تدخل في حساباتها عائداتها من مبيعات الأسلحة في العالم ، فقد باعت أسلحة بأكثر من خمسة بلايين من الدولارات الأمريكية من عام 1991حتى عام .1995

كذلك أغفلت الأرقام الصينية الأرباح التي حققتها المشروعات والصناعات التي يمتلكها ويديرها الجيش، الذي أصبح في واقع الأمر وفي الخفاء يقوم بدور مهم في الإقتصاد الشامل بموارد مجهولة، وليس لها ما يبررها إلى حد بعيد ، وحسبما أوردت صحيفة)انستيتوشنالأنفستور(أن الجيش يسيطر على شبكة حرة تضم 20.000شركة تابعة لجيش التحرير الشعبي، وتعمل هذه المؤسسة كجزء لا يتجزأ من جيشالدولة ومؤسسة جيش التحرير الشعبي فوق القانون أساسا، وتتمتع الوحدات العسكرية المشتركة في مشروعات تجارية، بمزايا يحق لها بمقتضاها الحصول على امتيازات تجارية حاسمة .

تستند وجهة النظر الأمريكية . علاوة على ذلك . على أن ينبغي للتحليل الواقعي لميزانية الدفاع للصين أو لأية دولة أخرى من ذلك أن يأخذ في الإعتبار ما يطلق عليه معدل القوة الشرائية، فلو أن تكلفة الصين على سبيل المثال لجندي عامل واحد تبلغ مائة دولار أمريكي ، وتكلفة البنتاجون)وزارة الأمريكية لجندي 3آلاف دولار أمريكي (فإن تكلفة الصين بالمقارنة تبلغ ثلاثين ضعفا للتكلفة الفعلية ، وينطبق ذلك على كل شيء بدءا من إدارات الغذاء حتى الصلب ، وكذلك أيضا أنظمة الأسلحة التي

يقوم "بشرائها "جيش التحرير الشعبي بأسعار تحددها الدولة لا أسعار تكلفة الإنتاج ، وفي الواقع جاء في بيان رسمي أصدره مجلس الدولة في أواخر عام 1995أن 68%من ميزانية دفاع الصين ، تخصص للمرتبات والغذاء والملابس والتدريب والإنشاءات والتسهيلات ، وكذلك المياه والكهرباء والتدفئة وجميعها أعلى تكلفة بكثير منها في أية دولة غربية .

تشير بعض الدراسات العلمية إلى أن هذا الإنفاق ارتفع بمعدل يتراوح بين 15% -01% سنويا اعتبارا من 1989وخلال التسعينيات، كما أن الزيادة في الإنفاق العسكري لازمته،وصاحبها [18]ارتفاع في نسبة مشتريات الأسلحة المستوردة وزيادة في الإستثمارات الموجهة نحو تنمية الإمكانات المحلية لصناعة الأسلحة المتطورة .

أما الرؤية الصينية فتتضمن فيما يتعلق بالإنفاق العسكري في المستقبل أن الحكومة المركزية الصينية تتوقع أن يكون معدل الإنفاق العسكري للصين خمسة عشر عاما منذ عام 1994أقل من معدل النمو الإقتصادي ، وفى العام 1994كان الإنفاق الدفاعي الصيني يمثل 1.3%من إجمالي الناتج المحلي، وفي حالة ما إذا نجحت الصين في تحقيق معدل نمو سنوي نسبته 8% خلال المدة من 1996وزيادة الإنفاق بمعدل 2%من إجمالي الناتج القومي فإن ذلك الإنفاق لن يتعدى 40بليون دولار عام 2010ولكنه سيصل إلى 365بليون دولار خلال 15عاما وهذا ما يزيد بنسبة 31% عن الإنفاق العام الأمريكي في عام واحد .

واعتمد الباحث على إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية في لندن التي أشارت إلى أن قيمة الإنفاق العسكري للصين تبلغ 11بليون دولار عام 1998، ويمكن القول إجمالا أن وجهة النظر الأمريكية مبالغة في تحديد القيمة الحقيقية للإنفاق العسكري الصيني ويؤيد ذلك ما تتضمنه إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية .

-يبين الجدول التالي :حجم القوة العسكرية للصين

خلال عام 1994

البيان	الصين
إجمالي القوات المسلحة	2,930000
المدفعية	1,200000
القدرات النووية	14,0 ICBMC
الدبابات	9,000
الغواصات	50
السفن الرئيسية	550

قاذفات القنابل	470
المقاتلات	4.500

الخاتمة :

كخلاصة للموضوع يمكن القول أن الصين رفضت رفضا قاطعا العولمة السياسية، بحيث يرى القادة الصينيون أن القضايا التي تطرحها هذه الأخيرة هي قضايا داخلية تهم الصين فقط ولايجوز التدخل فيها ، لذلك أخذت الصين بالإنفتاح الإقتصادي دون الإنفتاح السياسي كتجربة فريدة من نوعها.

التهميش

- [1]مدحت أيوب ،)محرر (كوريا والعولمة ، مركز الدراسات الآسوية ،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2002، ص 220 :
- [2]ديما أحمد صالح ، ، الحوار المتمدن ، العدد 2372، , 13/08/2008تاريخ الإقتباس 10/01/2011عن :http://www.ahewar.org
-[3]ديما أحمد صالح ، إمكانية التحول الديمقراطي في الصين ،مرجع سبقذكره.
- [4]خديجة عرفة محمد ، التحول الديمقراطي في الصين ، مجلة الصين اليوم ، العدد 9سبتمبر أيلول 2003تاريخ الاقتباس 10/01/2011:عن . www.chinatoday.com.cn/arabic/2003:
- [5]، مجلة الصين اليوم ، العدد 09سبتمبر أيلول 2003تاريخ الاقتباس 10/01/2011عن www.chinatoday.com.cn/arabic/2003:،مرجع سبق ذكره .
- [6]ديما أحمد صالح ، إمكانية التحول الديمقراطي في الصين،مرجع سبق ذكره .
- [7]خديجة عرفة محمد ، التحول الديمقراطي في الصين، مجلة الصين اليوم ، مرجع سبق ذكره.
- [8]وسام محمد فؤاد ، الإشكاليات الاجتماعية ، السياسية في الصين :قراءة في مرحلة انتقالية ،ملف السياسة الدولية ، العدد 132، أفريل 1998، ص . 75-74 :
- [9]محمد السيد سليم ، السيد صدقي عابدين ،اسيا والعولمة، مرجع سبق ذكره ، ص . 272-271-270 :
- [10]نزار عبد المعطي زيدان)محرر (، العلاقات الأمريكية الصينية ، أوجه التقارب وأوجه التباعد ، ملف السياسة الدولية ، العدد 132، أفريل 1998، ص . 124 - 123 :
- [11]علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2009، ص 151 .:
- [12]محمد السيد سليم ، السيد صدقي عابدين،آسيا والعولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص . 272-271-270 :
- [13]نزار عبد المعطي زيدان)محرر(،العلاقات الأمريكية الصينية ، أوجه التقارب وأوجه التباعد ، مرجع سبق ذكره ، ص -123 : 124 .
- [14]محمد السيد سليم ، السيد صدقي عابدين ،اسيا والعولمة مرجع سبقذكره، ص . 267-266 – 265- 264 :
- [15]علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2009، ص : 133-132-130 .
- [16]علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص. 134 :
- [17]علي سيد النقر ، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 136- 135 :
- [18]علي سيد النقر ، السياسية الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص . 137